



## مقتطفات من قانون حكم المحكمة الثامن

### قواعد إجراء حجب المعلومات

- القاعدة 1: نطاق وتطبيق القواعد.** تحكم هذه القواعد إجراء حجب المعلومات في الدعاوى المدنية في كل دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية. وكما هي مستخدمة هنا، فإن "الحجب" يعني إجراء يؤدي إلى إبقاء بعض أو جميع الأوراق أو الوثائق أو المستندات أو أجزاء منها، في قضية منفصلة وغير متاحة للفحص العام. وتشمل إجراء إبقاء الدعاوى واللوائح وغيرها من السجلات غير متاحة للفحص العام.
- باستثناء ما هو منصوص عليه في القاعدة 11، لا تنطبق هذه القواعد على أوراق المحكمة ووثائقها ولوائحها ومستنداتها وغيرها من السجلات التي تقتضي بأن يتم حجبها بموجب القانون أو حكم محكمة أو أمر قائم.
- القاعدة 2: استدعاء بحجب معلومات:** هو طلب لحجب معلومات يُقدم خطأً بحيث يجب أن ينص على دواعي ذلك الحجب ويجب أن يشمل إفادة خطية بأسباب تديمية لذلك الحجب. ويجب أن يصف الاستدعاء بالتفصيل المادة التي يُرغب بحجبها والفترة الزمنية للحجب المطلوب.
- يجب أن يقترن استدعاء الحجب شهادة مشفوعة بالقسم تديمياً لذلك الاستدعاء. إلا إذا اشترط غير ذلك، فإن القواعد الحاكمة للاستدعاءات والشهادات المشفوعة بالقسم في الدعاوى المدنية تنطبق على طلبات الحجب.
- يمكن التماس أمر حجب قبل تحديد المادة المراد حجبها.
- القاعدة 3: حجب فوري من جانب واحد:** يجوز للمحكمة منح حجب فوري من جانب واحد دون إشعار مسبق بذلك بناءً على استدعاء خطي تدعمه شهادة مشفوعة بالقسم على النحو المنصوص عليه في القاعدة 2 وبناءً على إثبات بإمكانية وقوع ضرر فوري وحتمي قبل الاستماع لرد الطرف الآخر. وينتهي مفعول الحجب الفوري من جانب واحد وبنوده خلال فترة زمنية بعد إدخاله، لا تتجاوز عشرة أيام، كما تحدده المحكمة، إلا إذا مددت المحكمة الأمر.
- إذا ما تم منح حجب فوري من جانب واحد دون إشعار مسبق به، فإنه يتم تحديد جلسة استماع للسؤال في أقرب وقت ممكن، وفي أي حدث في غضون عشرة أيام. بموجب إشعار لمدة يومين إلى الطرف الذي حصل على أمر الحجب دون إشعار مسبق أو بناءً على إشعار قصير من هذا القبيل على النحو الذي قد تحدده المحكمة، يمكن لطرف من الطرفين أو طرف ثالث معني أن يلمس التعديل أو الإنهاء.
- يمكن التماس أمر حجب فوري من جانب واحد قبل تحديد المادة المراد حجبها.
- القاعدة 4:** يجب تبليغ استدعاء حجب المعلومات والشهادة المشفوعة بالقسم إلى جميع الأطراف بما يتوافق مع قواعد الإجراءات المدنية لولاية ماساشوسيتس. يمكن للمحكمة، قبل جلسة الاستماع، الأمر بأن يتم تبليغ أطراف ثالثة ذات علاقة قد لا يكونون طرفاً في القضية، بما يشمل أشخاص ذكرت أسماءهم في المادة المراد حجبها. ويجب أن يتم تبليغ مثل هذه الأطراف ذات العلاقة على النحو الذي تحدده المحكمة.
- القاعدة 5: نقض طلب الحجب:** أي طرف أو طرف ثالث معني تم تبليغه بما يتوافق مع القاعدة 4 من هذه القواعد أن يقدم شهادات نقض مشفوعة بالقسم قبل يوم واحد على الأقل من جلسة الاستماع، إلا إذا سمحت المحكمة بتقديمها في أوقات أخرى.
- القاعدة 6: سماع استدعاء من طرف ثالث:** يمكن لأي شخص لم يتم تبليغه بما يتوافق مع القاعدة 4 من هذه القواعد ويرغب بعقد جلسة استماع له للتماس أو نقض استدعاء حجب أن يبلغ جميع الأطراف باستدعاء خطي تدعمه شهادة مشفوعة بالقسم.
- القاعدة 7: جلسة الاستماع:** يمكن للمحكمة إدخال أمر حجب معلومات، بعد جلسة الاستماع، بناءً على تقديم مبرر مقنع وبالتوافق مع القانون السائد. وفيما يتعلق بتحديد المبرر المقنع، على المحكمة الأخذ بجميع العوامل ذات العلاقة، وتشمل، لكن لا تنحصر في، طبيعة الأطراف والخلاف، ونوع المعلومات ومصالح الخصوصية، ومدى اهتمام المجتمع، وسبب (أسباب) الطلب.
- اتفاق جميع الأطراف أو أطراف ثالثة معنية على أمر حجب لا يشكل، بحد ذاته، مبرراً كافياً لإصدار أمر حجب.
- إذا ما كانت جلسة الاستماع العلنية تهدد بكشف المعلومات المراد حجبها، يمكن للمحكمة أن تعقد جلسة استماع مغلقة أمام الجمهور. وإذا ما تم عقد جلسة استماع مغلقة، يجب الاحتفاظ بسجل للوقائع عن طريق الاختزال أو من خلال آلة تسجيل. ويجب القيام بالإجراءات المناسبة لحماية سرية السجل.
- القاعدة 8: أمر الحجب:** أمر الحجب، سواء كان فوري من جانب واحد أم بعد إرسال إشعار به، يصدر فقط استناداً إلى استنتاجات خطية. ويجب أن يحدد أمر الحجب المادة المراد حجبها، و، إن أمكن ذلك، الطريقة التي سيتم تنفيذ الحجب. ويجب أن يجبر أمر الحجب بتاريخ إصداره وأن يحدد مدة الأمر.
- في الأمر الذي تصدره، يمكن للمحكمة أن تسمح لأشخاص غير أولئك التي تذكرهم القاعدة 9 من هذه القواعد أن يطلعوا على المادة المحجوبة، ويمكن أن تأمر بالقيام بالحذف أو التدوين الملائم في الدعوى المدنية واللوائح المحفوظة لدى الكاتب.
- القاعدة 9: واجبات الكاتب:** عند إدخال أمر حجب، على الكاتب أن يدون في الدعوى المدنية مشيراً إلى المادة التي تم حجبها. ويجب أن تبقى جميع المواد المحجوبة محفوظة بشكل منفصل عن أوراق القضية وأن لا تكون متاحة للفحص العام. ويجب أن تكون مثل هذه المواد المحجوبة متاحة أمام المحكمة ومخامي السجل وأطراف القضية وكاتب المحكمة، إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك.
- القاعدة 10: التعديل أو الإنهاء:** يحق لأي طرف من الأطراف أو شخص ثالث معني، سواء تم إشعاره بموجب القاعدة 4 من هذه القواعد أم لا، أن يطلب تعديل أو إنهاء أمر الحجب وذلك من خلال استدعاء مدعوم بشهادة مشفوعة بالقسم.
- القاعدة 11: المواد المحجوبة بموجب القانون أو حكم المحكمة:** تنطبق هذه القاعدة على طلبات الإعفاء من الحجب في القضايا التي تقتضي حجب المواد بموجب القانون أو حكم المحكمة أو أمر قائم، إلا إذا تطلب إجراء مختلف غير ذلك.
- يمكن طلب الإعفاء من الحجب من خلال استدعاء مدعوم بشهادة مشفوعة بالقسم، ويجب أن تمنحه المحكمة فقط استناداً إلى استنتاجات خطية. وأي إجراء غير ذلك يتم وضعه في هذه القواعد بحكم طلبات الإعفاء من الحجب في حدود ما يمكن تنفيذه.
- القاعدة 12: المراجعة:** يخضع أمر الحجب أو رفض حجب مواد للمراجعة من قبل قاضي منفرد في محكمة استئناف بما يتوافق مع أحكام القانون والإجراءات التي تنص عليها القاعدة 1:15 من قواعد المحكمة القضائية العليا.